محليات

تحلّ محلّ «الحبوب» و«المطاحن» و«الصوامع»

إحداث «السورية للحبوب» مقرّها الحسكة أصبح قانوناً

النداف لـ«الوطن»: ضمن خطة الحكومة لإعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام

| علي محمود سليمان

أصدر رئيس الجمهورية بشار الأسد القانون رقم ١١ القاضي بإحداث مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي تسمى المؤسسة العامة لتجارة وتخزين وتصنيع الحبوب «السورية للحبوب» تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري ومقرها مدينة الحسكة.

وبموجب المادة ٢ من القانون، تحدث فروع للمؤسسة في المحافظات وتلغى بقرار من الوزير بناء على اقتراح من مجلس إدارتها، في حين نصت المادة ٣ على أن تحل المؤسسة المحدثة بموجب أحكام هذا القانون محل كل من المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب والشركة العامة لصوامع الحبوب والشركة العامة للمطاحن في كل ما لهم من حقوق وما عليهم من التزامات وفي العقود قيد التنفيذ والعقود المبرمة التي لم يباشر بتنفيذها بتاريخ نفاذ هذا القانون.

وحددت المادة ٤ مهام واختصاصات المؤسسة، المتمثلة بتنفيذ السياسة العامة لتسويق وتخزين وتصنيع الحبوب الداخلة في نطاق عملها لتأمين حاجة الاستهلاك داخل الدولة وتصدير الفائض، وممارسة التجارة الخارجية فيما يتعلق بالحبوب والمطاحن والمعامل والآلات والمعدات والتجهيزات وقطع التبديل وجميع المواد اللازمة لتحقيق أغراضها وفق القوانين والأنظمة النافذة.

إضافة إلى ممارسة التجارة الداخلية وفتح مراكز لتسويق الحبوب والقيام بعمليات الطحن والتصنيع والتوزيع والبيع لمنتجاتها، وإنشاء وتطوير وإدارة واستثمار واستئجار الصوامع والصويمعات والمطاحن والمستودعات والمعامل ومراكز التسويق والمنشآت والأبنية التابعة لها.

وتقوم المؤسسة بتخزين الحبوب ومشتقاتها ومعالجتها في الصوامع والمنشآت العائدة لها بما يضمن المحافظة عليها سواء لحسابها أم لحساب الغير، وعقد الاتفاقيات والعقود الداخلية والخارجية اللازمة في سبيل تحقيق أهدافها، وتحديد مواصفات الحبوب ووضع الدراسات اللازمة لتطوير وتحسين منتجات صناعة الطحن والبرغل.

إضافة إلى تصنيع وتركيب وصيانة التجهيزات الميكانيكية والكهربائية للصوامع والصويمعات والمطاحن لمنشآت المؤسسة ولحساب الغير، وإقامة الدورات التدريبية لتأهيل الكوادر الفنية التابعة لها، والقيام بكل ما من شأنه تحقيق مهام المؤسسة.

وبموجب المادة ٥ يتولى إدارة المؤسسة مجلس إدارة، ومدير عام، في حين حددت المادة ٦ تركيبة مجلس الإدارة، بحيث يرأسه الوزير، وينوب عنه معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، ويضم كأعضاء معاون وزير المالية ومعاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، ومعاون وزير الزراعة والإصلاح الزراعي، ومعاون وزير الصناعة، والمدير العام للمؤسسة، إضافة إلى عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال وعضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام للفلاحين، ومعاون المدير العام لشؤون التخزين، ومعاون المدير العام لشؤون الإنتاج، ومعاون المدير العام لشؤون التسويق، ومدير الشؤون القانونية في المؤسسة عضواً مقرراً.

وبينت المادة نفسها أن المجلس ينعقد بدعوة من رئيسه مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل وكلما دعت الحاجة ولا يعد انعقاده صحيحاً إلا بحضور أغلبية عدد أعضائه على أن يكون أحدهم رئيسه أو نائبه.

كما تتخذ قرارات المجلس بأغلبية أصوات أعضائه الحاضرين وفي حال تساوي الأصوات يرجح جانب رئيس الجلسة، ولرئيس الجلسة دعوة من يراه مناسباً للحضور دون أن يكون للمدعو حق التصويت، أما القرارات المتخذة في المجلس فيصدرها الوزير.

وحددت المادة ٧ مهام واختصاصات المجلس، المتمثلة بالإشراف والرقابة على تنفيذ مهام واختصاصات المؤسسة، واقتراح مشروعات القوانين المتعلقة بعمل المؤسسة، ووضع آليات تنفيذ القرارات الصادرة عن الجهات العامة التي يقع على عاتق المؤسسة تطبيقها ومراجعتها.

إضافة إلى إقرار الهيكل الإداري للمؤسسة، وإقرار النظام الداخلي للمؤسسة وجميع أنظمة عملها بعد اقتراحها من المدير العام.

في حين حددت المادة ٨ مهام واختصاصات المدير العام، والتي اشتملت على تنفيذ مهام واختصاصات المؤسسة ومراقبة وتوجيه عملها وتنفيذ قرارات المجلس، وعقد النفقة والأمر بتصفيتها وصرفها، وتمثيل المؤسسة والدفاع عن حقوقها ومصالحها أمام القضاء والغير، وتفويض من يراه مناسباً من معاونيه ببعض صلاحياته، واقتراح جميع الأنظمة المتعلقة بعمل المؤسسة.

ونصت المادة ٩ على أن يكون للمدير العام ثلاثة معاونين لشؤون التسويق وشؤون التخزين وشؤون الإنتاج يسمون بقرار من الوزير بناء على اقتراح المدير العام.

وخصصت المادة ١٠ من القانون للميزانيات، إذ نصت على أن تعد الميزانية الختامية للمؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب والميزانية الختامية للشركة العامة لصوامع الحبوب، والميزانية الختامية للشركة العامة للمطاحن في ٢٠١٨/١٢/٣١ أساساً للقيد الافتتاحي للمؤسسة وتحديداً لرأسمالها وتضم جميع الموجودات والمطاليب.

وبموجب المادة١١ تنتقل إلى المؤسسة الاعتمادات الجارية والاستثمارية للمؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب والشركة العامة لصوامع الحبوب والشركة العامة للمطاحن من الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٩ وتعد مجموع الاعتمادات غير المصروفة للمؤسسات والشركات المذكورة اعتمادات لموازنة المؤسسة.

ونصت المادة ١٢ على أن تشكل لجنة بقرار من الوزير مهمتها جرد الموجودات والمطاليب وتحديد قيمتها.

وبموجب المادة ١٣ يوحد الملاك العددي للمؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب والملاك العددي للشركة العامة لصوامع الحبوب والملاك العددي للشركة العامة للمطاحن ويشكلون معاً الملاك العددي للمؤسسة.

وفيما يخص العاملين، بينت المادة ١٤ أنه يعد العاملون الدائمون في المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب والشركة العامة لصوامع الحبوب والشركة العامة للمطاحن منقولين حكماً إلى المؤسسة ويحتفظون بأجورهم ورواتبهم وقدمهم المؤهل للترفيع وجميع حقوقهم المنصوص عليها في القوانين والأنظمة، أما العاملون المؤقتون والموسميون والمتعاقدون فيستمرون في عملهم إلى حين انتهاء عقود استخدامهم ما لم تجدد أو تمدد أصولاً.

وأخيراً أنهت المادة ١٥ من القانون ١١ العمل بالمرسوم رقم ١١٢٥ لعام ١٩٧٥ وتعديلاته والمرسوم رقم ١١٢٧ لعام ١٩٧٥ وتعديلاته والمرسوم رقم ١٢٦٣ لعام ١٩٧٥ وتعديلاته والفقرة (ب) من المادة ١ من المرسوم رقم ١١٢٦ لعام ١٩٧٥ والمرسوم رقم ٢٦ لعام ٢٠٠٨.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النداف أن إحداث السورية للحبوب يأتي ضمن خطة الحكومة لإعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام، كما حدث سابقاً مع إحداث المؤسسة السورية للتجارة.

ولفت إلى أن دمج ثلاث مؤسسات ضمن مؤسسة واحدة هي «السورية للحبوب» سوف يساهم في ضبط النفقات والتكاليف، بالترافق مع التشغيل الأفضل للكوادر الموجودة في تلك المؤسسات التي دمجت، إضافة إلى التفعيل الأمثل للآليات والتجهيزات، لكونها ستكون معنية بتسويق وتخزين وطحن الحبوب.

وأكد النداف أن إحداث «السورية للحبوب» الآن لن يؤثر على تسويق الحبوب للموسم الحالي، وسوف تعمل الحكومة لتقديم كافة التسهيلات لتسويق موسم القمح للعام الحالي.

قائد شرطة «دمشق» لـ«الوطن»:

رغم طوابير السيارات الطويلة.. مشاجرات نادرة على الكازيات

| محمد منار حميجو

كشف قائد شرطة دمشق اللواء حسين جمعة أنه ضمن المدينة لم يحدث أي حالات تهريب أو احتكار لمادة البنزين أثناء الأزمة سواء كان التهريب من خارج البلاد للداخل أم العكس، مضيفاً: صحيح كان هناك ازدحام على المحطات إلا أن الوقود كان موجوداً في أغلب المحطات ولم نعان مشكلة التهريب والاحتكار.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» رأى جمعة أن الازدحام في المدينة كان نتيجة تحديد الكمية على هذه المحطات، مشيراً إلى أن ٩٠ بالمئة من المواطنين التزموا بدورهم على المحطات من دون حدوث مشكلات.

وأوضح جمعة أن دور الشرطة كان على المحطات تنظيمياً ووقائياً ودوائياً لمنع حدوث أي مشكلات، مؤكداً أنه لم تحدث مشكلات جوهرية بل حدثت بعض الخلافات البسيطة الشكلية لا تذكر.

ورأى جمعة أنه كان من الملاحظ أن هناك التزاماً من المواطنين ومن ثم كان الوضع جيداً جداً إضافة إلى أنه كان هناك تعاون من المواطنين وخصوصاً أنهم كانوا مقدرين للوضع الذي حصل في أزمة البنزين.

وفيما يتعلق في موضوع انخفاض حوادث السير في دمشق أكد جمعة أن هذا الموضوع ليس له علاقة بأزمة البنزين، مضيفاً: لماذا لا نقول العكس إنه نتيجة انخفاض عدد السيارات في الشوارع تزداد سرعة السيارات لدى السائقين.

واعتبر جمعة أن موضوع حوادث السير تعود إلى السائقين ومدى اهتمامهم أثناء القيادة، مشيراً إلى أن الشرطة موجودة وتؤدي دورها على أكمل وجه.

مدير الطب الشرعي «يلاحظ» انخفاض حوادث السيارات

من جهته كشف مدير الهيئة العامة للطب الشرعي زاهر حجو أنه لم يرد إلى الطب الشرعي أي مشاجرات كبيرة بسبب أزمة البنزين بل ما ورد مجرد مشكلات بسيطة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد حجو أن هناك انخفاضاً في حوادث السير بسبب عدد الحالات التي وردت إلى الطب الشرعي من دون أن يحدد أرقامها، مرجعاً سبب الانخفاض إلى توقف الكثير من السيارات نتيجة أزمة البنزين التي تعرضت لها البلاد.

راجعت إجراءات رفع مستوى الإنتاج وفتح منافذ توزيع جديدة والتدخل المباشر

الحكومة: لن يتم ادخار أي جهد لتأمين متطلبات المواطنين من المشتقات النفطية

استثمار وتشغيل مرفأ طرطوس من الأصدقاء الروس وتطويره ليصبح منافساً على المستوى الإقليمي

| الوطن

أجرى مجلس الوزراء مراجعة لواقع المشتقات النفطية والإجراءات التي تم اتخاذها خلال الفترة الماضية لرفع مستوى الإنتاج المحلي وفتح منافذ جديدة للتوزيع والتدخل المباشر عن طريق المحطات المتنقلة وإعادة تشغيل المحطات المتوقفة، كما ناقش خلال جلسته الأسبوعية أمس واقع التوريدات في ظل الإجراءات أحادية الجانب والقسرية المفروضة على الشعب السوري.

وبحسب بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) فقد تم التأكيد على أن ملف المشتقات النفطية بكل مكوناته قيد المتابعة على مدار الساعة ولن يتم ادخار أي جهد أو مسعى لإعادة القطاع إلى ما كان عليه وتأمين متطلبات المواطنين من هذه المواد.

وتعزيزاً لمنظومة النقل الداخلي والتخفيف من الازدحام الذي فرضته الظروف الحالية أكد المجلس ضرورة الإسراع بتنفيذ العقود الموقعة لاستيراد باصات النقل الداخلي وصيانة الباصات المتوقفة والتنسيق بين وزارتي الإدارة المحلية والبيئة والشؤون الاجتماعية لإمكانية استفادة المسرحين من خدمة العلم في التعيين بقطاع النقل الداخلي بصفة سائقين.

وزير الموارد المائية حسين عرنوس قدم عرضاً حول الواقع المائي في جميع المحافظات ونسب التخزين في الأحواض المائية والمسطحات المائية، وواقع السدات المائية وخطط الوزارة على المدى القصير والمتوسط والإستراتيجي لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة.

وشدد رئيس مجلس الوزراء على ضرورة معالجة موضوع الفاقد المائي ومتابعة المشروع الوطني للري الحديث مع التركيز على دراسة إقامة منشآت لصناعة مستلزمات الري الحديث ضمن سياسة إحلال المستوردات، والاستمرار في خطة صيانة السدود وبناء سدود وسدات مائية جديدة ودراسة إنشاء محطات تحلية مياه صغيرة وتوزيعها على الفلاحين إضافة إلى الاهتمام بموضوع فصل محطات المعالجة عن السدود والسدات المائية.

وكلف المجلس وزارة الصناعة بإحداث وحدات إنتاجية «صغيرة» لصناعة الألبسة الجاهزة في منشآتها بالمحافظات بحيث تؤمن فرص عمل لذوي الشهداء والجرحى وتسهم بتحقيق ريعية اقتصادية إضافية للمنشأة وطلب المجلس من لجان متابعة تنفيذ المشاريع التنموية والخدمية في المحافظات إعداد مصفوفة تتضمن المشاريع التي تم إنجازها بالكامل والأخرى قيد الإنجاز والمشاريع المتعثرة وأسباب التعثر ومتابعة تنفيذ هذه المشاريع وفق أولويات الموازنة.

وأشار خميس إلى متابعة موضوع تعويض الفلاحين عن الأضرار الزراعية التي لحقت بمحاصيلهم نتيجة الأحوال الجوية وتعزيز خطة النقل الداخلي في المحافظات السورية ومتابعة موضوع تعويضات المتقاعدين.

وبيّن أنه يتم حالياً وضع اللمسات الأخيرة على الدليل الاسترشادي للصياغة التشريعية والذي يعد بمثابة المرجع القانوني لصياغة التشريعات وإزالة جميع أشكال التداخل في التشريعات بين الوزارات، كذلك المضي في إستراتيجية الخطة الوطنية لمكافحة الفساد، مشيراً إلى أهمية متابعة الدليل النموذجي لمديريات التنمية الإدارية في الجهات العامة ضمن مشروع الإصلاح الإداري الذي سينفذ على مراحل والذي يحتاج إلى جهود ومتابعة خاصة أن النواة المستقبلية لإظهار فاعلية هذا المشروع هي مديريات التنمية الإدارية.

ومتابعة للمشاريع الاستثمارية المعدة وفق قانون التشاركية ناقش المجلس مشروع إدارة واستثمار وتشغيل مرفأ طرطوس من الأصدقاء في جمهورية روسيا الاتحادية وتطويره ليصبح منافساً على المستوى الإقليمي ويسهم بتحقيق جدوى اقتصادية وتعزيز الإيرادات المالية التي تعود بالفائدة المشتركة، إضافة إلى الدور المهم الذي يمكن أن يلعبه المرفأ في تأمين احتياجات سورية من مختلف المواد.

بدورهم استعرض عدد من أعضاء الحكومة نتائج جولاتهم الميدانية في بعض المحافظات لمتابعة بعض المشروعات والبرامج التي تندرج ضمن إطار عملهم وأهم الأنشطة والبرامج المنجزة خلال الأسبوع الفائت ومشاركة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في الدورة الخامسة لمنتدى يالطا الاقتصادي.

أكثرهم من الفئة الثانية

١٢ ألف متقدم إلى مسابقة جامعة دمشق يعين منهم ١١٨٠

| فادي بك الشريف

بين نائب رئيس جامعة دمشق للشؤون الإدارية وشؤون الطلاب صبحي بحري لـ«الوطن» أن عدد المتقدمين لمسابقة التعيين في جامعة دمشق من مختلف الفئات الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة تجاوز الـ١٢ ألف متقدم في مراكز التقدم في الجامعة ومديرياتها وكلياتها في دمشق وفروعها في محافظات «درعا والسويداء والقنيطرة».

مضيفاً: إن التقدم إلى المسابقة ينتهي اليوم، ولا مجال للتمديد ولا سيما أن الجامعة اتخذت منذ أيام قراراً بتمديد التقدم إلى المسابقة حتى اليوم ٢٤ الشهر لإتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من المتقدمين للاستفادة من التسجيل في مركز كلية الهندسة المدنية المخصص لقبول طلبات المسجلين من الفئتين الأولى والثانية، وكلية العلوم لبقية الفئات، مع تخصيص المعهد الهندسي لقبول طلبات ذوي الشهداء.

ولفت بحري إلى أنه سيتم تعيين نحو ١١٨٠ مواطناً من أصل العدد الإجمالي للمسجلين والمتوقع أن يصل إلى ١٢ ألف متقدم، علماً أنه سيتم تعيين ٣٠٠ متقدم من الفئة الأولى، منوهاً بأن أكثر المتقدمين من الفئة الثانية (البكالوريا)، مشيراً إلى تجاوز الازدحامات التي حصلت، وخاصة في الفئتين الأولى والثانية عبر إجراء جولات دورية على المركزين، مضيفاً: قبول تسجيل ٩٠٠ يومياً وذلك قبيل أيام من انتهاء التسجيل على المسابقة.

علماً أن الجامعة خصصت ٥٠ بالمئة من الشواغر المعلن عنها لذوي الشهداء ومن في حكمهم وذلك بموجب القانون رقم ٣٦ لعام ٢٠١٤ وتعديلاته، وفي حال عدم توافر النسبة من ذوي الشهداء ومن في حكمهم ممن تقدموا إلى المسابقة يصار إلى ملء الشواغر المتبقية من باقي الناجحين.

وتم تحديد الشواغر المتوافرة والمؤهلات العلمية المطلوبة للفئتين الأولى والثانية وهي إجازة في الاقتصاد -اختصاص محاسبة وإجازة في التربية- اختصاص رياض أطفال وإجازة في الحقوق وإجازة جامعية من مختلف الاختصاصات للقيام بأعمال إدارية وثانوية عامة للقيام بأعمال إدارية وثانوية عامة ووظيفة مراقب أبواب خارجية وثانوية تجارية للقيام بأعمال إدارية، أما للمعاهد فالعدد المطلوب هو ٨٠ عاملاً، وللفئات الثالثة والرابعة والخامسة فالمؤهل العلمي المطلوب هو شهادة التعليم الأساسي أو الابتدائية المرفقة بشهادة مهنية في الاختصاص، والعدد المطلوب هو ٥١٥ عاملاً.

اتفاقية تعاون بين غرفة تجارة دمشق والغرفة البلغارية السورية

القلاع يدعو لزيادة مشاركة الشركات البلغارية بمعرض دمشق الدولي

تيفانوف: إحداث مجلس أعمال سوري بلغاري مشترك لتعزيز التعاون

| وفاء جديد

صرح رئيس غرفة تجارة دمشق غسان القلاع لـ«الوطن» بأنه تمت دعوة وفد غرفة التجارة البلغارية السورية الذي يزور سورية إلى المشاركة في معرض دمشق الدولي، مبيناً أنه سيتم توقيع اتفاقية تعاون بين غرفة تجارة دمشق والغرفة التجارية البلغارية السورية.

جاء ذلك على هامش اللقاء الذي جرى أمس بين وفد غرفة التجارة البلغارية السورية وغرفة تجارة دمشق لبحث سبل تفعيل التعاون الاقتصادي بين البلدين، إذ بين رئيس غرفة التجارة البلغارية السورية البروفيسور تودور تيفانوف أن الهدف من هذه الزيارة هو تنمية العلاقات بين الجانبين لاسيما التبادل التجاري، لافتاً إلى ثقته المطلقة بتنميتها أضعافاً خلال فترة وجيزة وذلك عن طريق تفعيل الاتفاقيات بين الغرفتين.

وأكد تيفانوف أهمية إحداث مجلس أعمال سوري بلغاري مشترك لتعزيز التعاون بين الشركات السورية والبلغارية، وتبادل المعلومات والزيارات، والاستفادة من الفرص التجارية والاستثمارية، وتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين.

إلى ذلك، نوه القلاع بضرورة تفعيل العلاقات التجارية والاقتصادية وإعادتها كما كانت عليه سابقاً، داعياً إلى إبرام العقود والصفقات التجارية والاستثمارية بين رجال الأعمال في البلدين، إضافة إلى تطوير الشركات السورية البلغارية العاملة في مجال الألبان والاستفادة من الخبرة البلغارية، آملاً الاستفادة من هذه الزيارة لإعادة إنعاش العلاقات التجارية الاستثمارية والصناعية بين البلدين وتنشيط عمليات التبادل التجاري استيراداً وتصديراً في الاتجاهين على أن يكون هناك تنوع بالبضائع.

وأشار القلاع إلى أن بلغاريا في السابق كانت تشارك في معرض دمشق الدولي، حيث شاركت فيه أربع من كبرى الشركات البلغارية خلال العام الماضي، آملاً بزيادة المشتركين البلغاريين في المعرض لعرض منتجاتهم المحلية.

ولفت إلى أن فرص الاستثمار في سورية متاحة لجميع الدول الصديقة، مؤكداً أن التبادل التجاري لا يمكن أن يكون إلا بزيادة الزيارات والوفود بين البلدين والتعاون بين الغرف التجارية في سورية.

هنا، أكد تيفانوف ضرورة مشاركتهم في معرض دمشق الدولي بدورته الـ٦١، ودعا رجال الأعمال السوريين المتعاملين مع السوق البرتغالي لتفعيل العلاقات بين رجال أعمال البلدين.

بدوره، أكد عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق باسل هدايا ضرورة تفعيل الاتفاقيات بين البلدين ومشاركة الشركات البرتغالية في معرض دمشق الدولي لضرورة تعريف السوق السورية بالمنتجات البرتغالية.

إعلان عن فرص عمل

تعلن شركة ميغا كولا الرائدة في مجال صناعة وتوزيع المياه الغازية والعصائر عن حاجتها لتعيين مندوبي مبيعات «ممن لديهم خبرة في مجال البيع والتوزيع في محافظتي دمشق وريفها» وسائقي شاحنات توزيع منتجاتها من حملة شهادة سوق عامة «الفئة د» وبرواتب مغرية.

يرجى لمن لديهم الرغبة بالعمل فيها التقدم بالسيرة الذاتية الخاصة به وإرسالها على الايميل التالي:

megacola456@gmail.com

أو الفاكس رقم: ٠١١٣٩١١٠٥٥

المدير العام